

عناصر التجريم في التهمة الثانية المسندة إليه وهي التزوير بالاشتراك خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٦٢) عقوبات مكررة تسع مرات .

٣- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة تجريم المتهم الأول بواقعتين من وقائع التهمة الأولى المسندة إليه وهي الرشوة بالاشتراك مكررة (عشر مرات) خلافاً لأحكام المادة (١/١٧١) عقوبات .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة تجريم المتهم الأول بالتهمة الثانية المسندة إليه وهي جنابة التزوير بالاشتراك مكررة (تسع مرات) خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٦٢) من قانون العقوبات .

٥- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة إدانة المتهم الأول بالتهمة الرابعة المسندة إليه وهي مخالفة الأوامر والتعليمات المنتملة بالإساعة إلى سمعة جهاز الأمن العام .

ثانياً : - بالنسبة للمتهم الثاني

١- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة إعلان براءته من ثمان وقائع من وقائع التهمة الأولى المسندة إليه وهي الرشوة بالاشتراك مكررة (عشر مرات) خلافاً لأحكام المادة (١/١٧١) عقوبات وذلك لعدم كفاية الأدلة .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة إعلان براءة المتهم الثاني من سبع وقائع من وقائع التهمة الثانية المسندة إليه وهي التزوير خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٦٢) عقوبات مكررة تسع مرات وذلك لعدم كفاية الأدلة .

٣- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة إعلان براءة المتهم الثاني من سبع وقائع من وقائع التهمة الثالثة المسندة إليه وهي استعمال مزور خلافاً لأحكام المادة (٢٦١) عقوبات مكررة (تسع مرات) وذلك لعدم كفاية الأدلة .

• قانون تجارت ایران

(۶۸) ماده ۱۸۱۱ و ۱۸۱۲ (۱/۱۸۱) ماده ۱۸۱۳ (مکتب) در مورد کسب و کار و تجارت و ...
و ...
- : که در این مورد ...

قانون تجارت ایران ...
- : که در این مورد ...

== : که در این مورد ...

• ماده ۱۸۱۱

قانون تجارت ایران ...
- ۷

• ماده ۱۸۱۲

قانون تجارت ایران ...
- ۶

• ماده ۱۸۱۳

قانون تجارت ایران ...
- ۵

• ماده ۱۸۱۴

قانون تجارت ایران ...
- ۴

ب- وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات محسوبة له مدة التوقيف عن كل واقعة من وقائع التهمة الثانية المسندة إليه وهي التزوير بالاشتراك مكررة (تسع مرات) عملاً بأحكام المادة (٢/٢٦٢) عقوبات وبدلالة المادة (٧٦) من ذات القانون .

وتنزيلها لتصحيح العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات ونصف بعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية .

ج- الحبس لمدة شهرين عن التهمة المتمثلة بمخالفة الأوامر والتعليمات المتمثلة بالإساءة إلى سمعة جهاز الأمن العام عملاً بأحكام المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن العام .

د- إدخام العقوبات عملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات لتصحيح الأشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات ونصف محسوبة له مدة التوقيف .

هـ- الطرد من الخدمة في جهاز الأمن العام والتنزيل إلى رتبة شرطي عملاً بأحكام المادة (٥) من قانون العقوبات العسكري .

٢- بالنسبة للمجرم الثاني : -
الحكم على المجرم العريف رقم)
- بما يلي : -

أ- وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والفرامة ماتلي دينار عن كل واقعة من وقائع التهمة الأولى المسندة إليه وهي الرشوة بالاشتراك (مكررة مرتين) عملاً بأحكام المادتين (١٧٦/١ و ٧٦) عقوبات .

ب- وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات عن كل واقعة من وقائع التهمة الثانية وهي التزوير بالاشتراك مكررة مرتين عملاً بأحكام المادتين (٢٦٢/٢ و ٧٦) عقوبات .

وتنزيلها لتصحيح الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات ونصف محسوبة له مدة التوقيف بعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية .

وبالنسبة للفندق الثاني نجد أن النيابة العامة سالت الأداة الكثير بما فيها أقال

والتي أشارت جميعها

الشهود أمامها

إلى قيام المميز بالرشوة وذلك فإن ما ورد في هذا الشق أيضاً مستوجب الرد .

وبالنسبة لما جاء بالسبب الثاني والمتعلق أيضاً بتخطئة المحكمة بإدانة المميز

بجناية التزوير خلافاً للمادة (٢/٢٦٢) عقوبات فإن محكمتنا نجد أن البيئة التي سألها أيضاً

المحكمة وهي سبيل الوصول إلى قاعاتها بارتكاب المتهم (المميز) لجرم التزوير كافية

ومقنعة ومتسادة وتؤيد قيام المتهم (المميز) بتزوير بيانات بعض المقطورات بالاشتراك مع

المميز الثاني دون أن تخضع للفحص مقابل منفعة مادية ولذلك فإن هذا السبب أيضاً

مستوجب الرد .

وبالنسبة للأسباب ٣ و ٤ فإن ما ورد فيها يشكل طعناً في الصلاحية التقديرية

المنوحة لمحكمة الشرطة بوزن البيئة وتقديرها ونحن كمحكمة موضوع في هذه القضية

نقر محكمة الشرطة فيما توصلت إليه من قناعات مستمدة من بيئة قانونية تناقش فيها

الخصوم بصورة علنية وفقاً لما جاء في المادتين (٤٧ و ٤٨) من الأصول الجزائية

وذلك تقرر رد هذه الأسباب .

وبالنسبة للسبب السادس نجد من الرجوع إلى القرار المطعون فيه أن محكمة

الشرطة قد أوضحت الوقائع التي جرت بها المتهم وسالت الأداة التي اقتنعت منها بهذه

الوقائع مما يجعل ما ورد في هذا السبب واجب الرد أيضاً .

وعن أسباب التمييز المقدمة من المميز من جميعها والمنصبة على تخطئة ما

توصلت إليه المحكمة من حيث إدانة المميز بما أسند إليه من جرائم نجد وبالإضافة إلى ما

جاء في ردنا على أسباب التمييز الأول المقدم من المميز أن المميز

وكما جاء بأقوال الشاهد العريف كان يعمل مدخل بيانات لنقل المركبات

والسجلات والتجديد لهذه المركبات وأن من واجبه أن يتأكد من رقم الشاسي ورقم الماتور



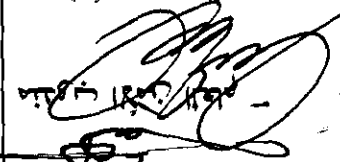
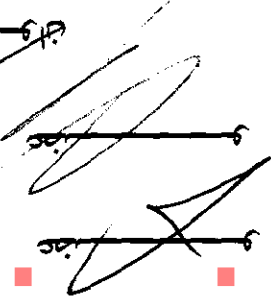
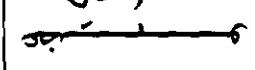


ونوع السيارة ولونها وتاريخ صنعها وتاريخ المشأ والتوقيع من رئيس وأعضاء اللجنة ،

والمتهم كما هو ثابت من بيانات المقطورات المزورة قد مرت هذه المقطورات من خلاله

وأنخل بياناتها في جهازه الخاص دون أن تكون المعلومات الخاصة بها صحيحة وأن

بعض المعلومات عن بعض المقطورات كانت مصورة سكانر وبالتالي فهي معلومات غير

صحيحة ومزورة وكذلك ما جاء بأقوال الشاهد الركيل الذي ضبط


 د. ق. / ق. / ق. / ق.







lawpedia.jo

٢٠١٠/٠١/٠٧ الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧
 . في هذا اليوم الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧
 . في هذا اليوم الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧

. في هذا اليوم الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧
 . في هذا اليوم الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧
 . في هذا اليوم الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧
 . في هذا اليوم الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧
 . في هذا اليوم الموافق ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٠١/٠٧